رفع دعاوى ضد وسائل إعلام اتهمها بتقويض المعنويات

الجيش التركي في بيان نادر: لا نية للانقلاب على أردوغان

الرئيس التركي وضباط الجيش

أنقرة -«وكالات»: نفى الجيش التركي بشكل قاطع أمس، ما أوردته وسائل إعلام أجنبية عن نيته تنفيذ انقلاب لإخراج الرئيس الإسلامي المحافظ رجب طيب أردوغان المتهم بالاستبداد بالسلطة.

وقالت هيئة أركان الجيش التركي في تصريح غير اعتيادي نشر على موقعها الإلكتروني: «الانضباط والطاعة غير المشروطة وخط قيادي واحد هي أساس القوات المسلحة التركية».

وأضافت: «لا يمكن الحديث عن خطوة غير شرعية تأتي من خارج هيكلية القيادة أو تعرضها للخطر».

ولم يحدد الجيش المعلومات الصحافية التي كان يرد عليها لكنه وعد بخطوات قضائية ضد أي معلومة «غير صحيحة».

واجتذب مقال للباحث الأمريكي والمسؤول السابق في وزارة الدفاع الأمريكية مايكل روبن نشر في «نيوزويك» بعنوان «هل سيكون هناك انقلاب ضد أردوغان في تركيا؟» اهتماماً كبيراً خارج البلاد.

وأعلن الجيش التركي أمس، أنه رفع دعوى ضد وسائل إعلام لم يحددها بشأن تقارير، قال إنها تقوض المعنويات في الوقت الذي تواجه فيه تركيا مخاطر غير مسبوقة تتعلق بالأمن القومي.

وكرر الجيش التزامه بالديمقراطية. وللجيش التركي تاريخ طويل من التدخل في السياسة وضغط على حكومة قادها إسلاميون حتى تركت السلطة عام 1997.

وتواجه تركيا تحديات أمنية كبيرة منها تفجيرات انتحارية شنها متشددون إسلاميون في أنقرة واسطنبول إلى جانب صراع مع مسلحين أكراد في جنوب شرق البلاد وحرب دائرة في جارتها سوريا.

وقال الجيش دون مزيد من التحديد: «من الطبيعي أن تؤثر أخبار وتعليقات بعض الأجهزة الإعلامية التي لا أساس لها على معنويات ودوافع رفاقنا الأبطال في الجيش سلبا وتجعل كل أفرادنا يشعرون بعدم ارتياح».

وأضاف: «الآليات الإدارية والقانونية للقوات المسلحة التركية التي تستمد قوتها من حب وثقة الشعب العميقة وتعبر عن التزامها بالديمقراطية في كل فرصة توثق دائما وبفعالية».

وقال إنه بدأ تحركا قانونيا ضد من يكتبون الأخبار «ولهم أهداف أخرى» والذين «ذهبوا إلى أبعد مدى».

ولم يكشف الجيش عن وسائل الإعلام التي يقصدها.

مع تزايد عدد المهاجرين

تركيا واليونان تسابقان الزمن لبدء تنفيذ الاتفاق الأوروبي

أحد المهاجرين غير الشرعيين وهو يشكر ربه بعد وصوله بأمان إلى شواطئ اليونان

قبل خمسة أيام فقط من بدء تنفيذ اتفاق للاتحاد الأوروبي تستعيد بموجبه تركيا المهاجرين غير الشرعيين من اليونان، لا يبدو أي من الجانبين مستعداً بشكل كامل، فيما يسابق المسؤولون الزمن حتى يتمكنوا من تطبيق الاتفاق ولو بشكل رمزي مع وصول أعداد جديدة من اللاجئين.

واتفقت تركيا مع الاتحاد الأوروبي هذا الشهر على أن تستعيد جميع المهاجرين واللاجئين الذين يعبرون الحدود إلى اليونان بشكل غير شرعي، مقابل الحصول على مساعدات مالية وتسريع إجراءات حصول الأتراك على تأشيرات دخول وتنشيط محادثات عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي ولو قليلاً.

ومن المفترض أن تبدأ عودة المهاجرين يوم الرابع من أبريل (نيسان)، بموجب الخطة التي تسعى لإغلاق طريق رئيسي تدفق من خلاله العام الماضي مليون لاجئ ومهاجر عبر بحر ايجه وصولاً لليونان قبل أن يتوجهوا شمالاً إلى ألمانيا والسويد في الأغلب.

لكن يظل هناك غموض حول عدد المهاجرين الذين سيعادون إلى تركيا وكيف سيتم التعامل معهم وفرزهم وأين سيسكنون. ويمكن ألا تتمكن الخطة من استيعاب عدد المهاجرين مع تدفقهم المستمر على اليونان حيث ارتفع عدد الواصلين بدرجة كبيرة أمس الأربعاء.

ويقول مطلعون على تقرير داخلي للمفوضية الأوروبية، إن هناك حاجة إلى اتخاذ سلسلة من الخطوات قبل يوم الإثنين حتى يمكن تنفيذ الاتفاق، ومنها تعديلات تشريعية في كل من اليونان وتركيا وترتيبات متعلقة بالنقل وأخرى لوجيستية ووضوح بشأن كيفية تعامل تركيا مع اللاجئين غير السوريين.

ويدعو التقرير الذي صدر بعد اجتماعات عقدت في أنقرة أمس الأربعاء بين مسؤولين أتراك ومبعوث الاتحاد الأوروبي الخاص بالهجرة مارتن فيروي، الدول الأعضاء في الاتحاد إلى نشر تقارير تصف تركيا بأنها «دولة آمنة ثالثة» للاجئين.

وهذا فيما يبدو محاولة لتهدئة مخاوف جماعات مدافعة عن حقوق الإنسان وبعض السياسيين الأوروبيين بشأن قانونية الاتفاق وإمكانية تنفيذه والذين شككوا فيما إذا كانت تركيا تكفل ضمانات كافية للدفاع عن حقوق اللاجئين وما إذا كان يمكن اعتبارها «دولة آمنة» بالنسبة لهم.

وذكرت صحيفة «دە مورخن» أن الوثيقة الجديدة نتاج مشروع قدمته وزارة اللجوء والهجرة البلجيكية إلى الحكومة.

وأعرب وزير الدولة لشؤون اللجوء والهجرة تيو فرانكن، عن سعادته بموافقة الحكومة على مشروع الوثيقة الجديدة، لأنها تجبر القادمين على احترام القوانين البلجيكية والتعامل وفقها، ومن أهم بنودها احترام المساواة بين الرجل والمرأة في كامل الحقوق والواجبات، وعدم إجبار الأبناء والبنات على الزواج ضد رغبتهم، والمساواة الكاملة بين الإناث والذكور في الميراث، وغيرها من البنود التي لا تتعارض مع القوانين البلجيكية.

كما لفتت الصحيفة إلى أنه سيتم تطبيق هذا الإجراء، على الأجانب الوافدين من خارج دول الاتحاد الأوروبي، على أن يتلقى الوافد الجديد الوثيقة بلغته الخاصة، وسيمنح 30 يوماً للالتزام ببنودها، وبواسطة هذه الوثيقة، سيتم ضمان استعداد الوافد الجديد للاندماج في المجتمع البلجيكي، وتعلم لغة المنطقة التي استقر بها، والعثور على عمل، وفي حالة رفضه، يمكن أن يتم رفض تصريح إقامته أو سحبه نهائياً، ويأمل تيو فرانكين أن يبدأ العمل بالوثيقة الحكومية الجديدة أوائل الخريف المقبل.

قوانين جديدة لإجبار اللاجئين على الاندماج بالمجتمع

بلجيكا: 50 مؤيداً لـ«داعش» يعملون في مطار زافنتام سهلوا ضربه بحسب تقارير الأمن

عسكري بلجيكي على أحد مداخل مطار زافنتام

بروكسل - «وكالات»: كشف موقع بلجيكي ناطق بالفلامندية، أن الهجوم على مطار زافنتام في بروكسل قبل أسبوع، لم يكن هجوماً اعتباطياً أو مصادفة، بل كان نتيجة تخطيط مسبق ومعلومات حصل عليها المهاجمون من مناصرين لداعش يعملون في المطار نفسه، وفق ما نقلت وكالة الأنباء الإيطالية، عن موقع هيت بيلانغ فان لنبورغ.

وأوضحت الوكالة أن مناصرين للتنظيم يعملون في المطار، وفي بعض المناطق الحساسة وذات الأهمية الأمنية بشكل قريب، إضافة إلى جواسيس فعليين أرسلهم التنظيم، إلى المطار لمعاينته ومراقبة الإجراءات الأمنية المعتمدة فيه قبل التخطيط لضربه.

وقالت الوكالة نقلاً عن الموقع، إن شرطة مطار زافنتام نددت بالتقصير الأمني في رسالة مفتوحة وعريضة احتجاج وجهتها إلى السلطات البلجيكية، التي لم تحرك ساكنا قبل المعلومات التي وصلتها عن التهديدات المتزايدة التي كانت تستهدف المطار.

وحسب الشرطة فإن ما لايقل عن 50 عاملاً في المطار يتعاطفون أو يناصرون داعش ولا يخفون ذلك، ورغم تحذيرات أمن المطار، إلا أن السلطات لم تتدخل لاتخاذ الإجراءات المناسبة، ولا حتى من باب الاحتياط والحذر.

وقالت الرسالة إن الأشخاص المتورطين في دعم داعش «معروفين بالاسم والصفة، وسبق لبعضهم السفر إلى سوريا قبل العودة إلى وظائفهم السابقة بشكل عادي وطبيعي، ومنهم من يعمل في قسم الأمتعة، والنظافة وحتى في السوق الحرة».

على صعيد منفصل سيكون على كل وافد جديد إلى بلجيكا التوقيع على وثيقة حكومية، يعلن من خلالها موافقته على عدد من الشروط والأحكام التي تتماشى مع القوانين البلجيكية، ومن يرفض التوقيع على هذه الوثيقة، فلن يكون موضع ترحيب، وسيعتبر أنه لا يبذل «الجهد الكافي» ليندمج في المجتمع، وسيفقد حقه في الإقامة أو اللجوء.

وأعلنت وسائل الإعلام بلجيكية، أن الحكومة الاتحادية وقفت على نص مشروع اتفاق جديد بعنوان «بيان الوافدين الجدد»، والذي يجب على أي أجنبي يرغب بالبقاء في بلجيكا لأكثر من 3 أشهر التوقيع عليه، ومن يرفض التوقيع سيقابل طلب لجوئه أو إقامته بالرفض.

في ضوء القمة بواشنطن

روسيا ترفض الحديث عما إذا كانت تحتفظ بأسلحة نووية في القرم

المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف

موسكو-وكالات: رفضت روسيا الإفصاح في ضوء القمة الرابعة للأمن النووي التي تستضيفها الولايات المتحدة الأمريكية عما إذا كان لها أسلحة نووية في شبه جزيرة القرم.

وقال المتحدث باسم الكرملين، دميتري بيسكوف، مشيراً لذلك أمس في موسكو: «فيما يتعلق بأسلحة نووية أو تقليدية في شبه جزيرة القرم فإن روسيا لا تنوي الحديث مع أي أحد بشأن العمليات التي تقوم بها على أراضيها»، مؤكداً أن القرم منطقة روسية.

وترفض أوكرانيا ومعها الغرب الاعتراف بالقرم كجزء من روسيا، وينهم كل منهما موسكو بضم القرم إلى أراضيها بما يخالف القانون الدولي.

ودأبت روسيا على استخدام شبه الجزيرة كقاعدة بحرية لأسطولها ولا يعرف شيء عن نوعية الأسلحة التي تحتفظ بها روسيا في القرم.

وتتهم أوكرانيا روسيا بنشر صواريخ في شبه الجزيرة الواقعة في البحر الأسود.

ولا تشارك روسيا في القمة الرابعة للأمن النووي التي دعا إليها الرئيس الأمريكي باراك أوباما ويشارك فيها أكثر من 50 رئيس دولة وحكومة وتهدف لخفض مخزون الدول قدر الإمكان من المواد المشعة والعمل على منع الإرهابيين من الوصول لمواد أو منشآت نووية.

وبرر بيسكو رفض بلاده المشاركة في القمة بـ «نقص التعاون» بين موسكو و واشنطن بالنسبة للإعداد للقمة.

يشار إلى أن الولايات المتحدة وروسيا تمتلكان أكبر مخزون من الأسلحة النووية في العالم.

خلال مؤتمر حزبي

زعيم كوريا الشمالية يكشف عن سياسته النووية والاقتصادية

زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون المثير للجدل

من المقرر أن يكشف زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون عن سياسة الحزب الحاكم خلال مؤتمر نادر للحزب يعقد في مايو (أيار)، ورغم العقوبات الجديدة التي فرضتها الأمم المتحدة من المرجح أن يكون محورها القوة النووية والتنمية الاقتصادية.

وتنشر وسائل الإعلام الرسمية في كوريا الشمالية تقارير شبه يومية وتعليقات تمجد «الطريق المقدس» إلى اليوم الذي سيتم فيه مبايعة زعامة كيم خلال «مؤتمر الحزب السابع المنتصر العظيم».

وهذا الأسبوع هو نقطة في منتصف الطريق إلى ما تصفه وسائل الإعلام الرسمية بسبعين يوما «من الاندفاع بأقصى سرعة إلى النصر العظيم» وهي حملة داعية لزيادة الإنتاجية وتجميل العاصمة بيونغ يانغ وتجهيزها لاستقبال الوفود.

وشاهدت رويترز ملصقات دعائية تحث السكان وتقول: «أيها الرفاق هل نفذتم اليوم خطة المعركة المكونة من سبعين يوما؟».

والمؤتمر الذي يعقده الحزب الحاكم في كوريا الشمالية في مايو (أيار) هو الأول من نوعه منذ 36 عاما، وقال الخبير بشؤون الزعامة في كوريا الشمالية ونائب رئيس معهد الوحدة الوطنية الكوري الذي تديره حكومة كوريا الجنوبية، إن «المؤتمر سيصدق رسميا على الأرجح على سياسة (بيونغين) المزدوجة لكيم».

وهي تعني في حالة كوريا الشمالية التنمية الاقتصادية وقدرات التسلح النووي في آن واحد.

كان في طريقه للانضمام إلى زعيم «أنصار الدين»

توقيف قيادي إسلامي كبير جنوب مالي

أوقفت القوات الخاصة للاستخبارات المالية أكبر قيادي إسلامي متطرف في جنوب مالي بالقرب من الحدود مع موريتانيا ونقلته إلى العاصمة باماكو، وفق ما أفادت مصادر أمنية أمس.

وقال مصدر أمني «أوقف سليمان كيتا أهم قيادي إسلامي متطرف في الجنوب، قبل بضعة أيام على الحدود الموريتانية ونقل الأربعاء إلى باماكو». وقال مصدر آخر إنه أوقف قرب قرية سوكولو بعد توقيف أحد حلفائه قبل أشهر في وسط مالي.

وأضاف المصدر أنه «كان يستعد للذهاب إلى تمبكتو للانضمام على الأرجح إلى مرشده أياد اغ غالي زعيم جماعة أنصار الدين».

وذكرت أجهزة الأمن المالية في 2012 عندما سيطر الجهاديون على شمال مالي أن سليمان كيتا قاتل إلى جانب اياد اغ غالي لكن بعد التدخل الذي قادته فرنسا في يناير (كانون الثاني) 2013 قام بتشكيل «كتيبة خالد بن الوليد» في المنطقة التي ينتمي إليها في الجنوب.

ويعرف تنظيمه كذلك باسم «أنصار الدين الجنوب» نظرا لصلته بإياد اغ غالي ويضم حوالى 200 شخص، وفق المصادر الأمنية.

وفي مارس (آذار) 2015، اتهم باقامة معسكر تدريب اكتشف على أطراف باماكو وعثر فيه على أسلحة.

واتهمت سلطات مالي الستة الماضية كتيبة خالد بن الوليد بأنها كانت وراء هجمات على بلدتي فاكولا وميسيني القريبة من ساحل العاج وبالتورط في «أعمال إرهابية» في باماكو.

بعدها اعترف ستة متطرفين أوقفوا في ساحل العاج وسلموا إلى مالي في سبتمبر (أيلول) 2015 بانتمائهم إلى كتيبة خالد بن الوليد ومشاركتهم في الهجوم على بلدات في الجنوب ووسط البلاد.